أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي

الدكتور أحمد ذياب الريموني
جامعة اليرموك/ قسم الاقتصاد/ أستاذ مشارك

الدكتور محمد سليم الشورة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
أستاذ مساعد (أ)/ قسم التسويق

0777978176

mhmadshura@yahoo.com

ملخص

أولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي و أثرها على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع المهمة للعالم الثالث عموما وللعالم الإسلامي بشكل خاص لكونها إحدى وسائل التخلص من ربقة الفقر والتبعية والتخلف ، ويهتم هذا البحث بالمقارنة بين رأي مذهب الاقتصاد الإسلامي ورأي المذهب الاقتصادي الرأسمالي من حيث استعمال الموارد الاقتصادية و نوع الإنتاج المستهدف ، و كيفية توزيعها ، كما يهتم البحث بالمقارنة بين رأي مذهب الاقتصاد الإسلامي في المشكلة الاقتصادية ومفهوم العدالة الاجتماعية و شكل التوازن الاجتماعي المستهدف ورأي المذهب الاقتصادي الرأسمالي.

ولبيان ما تقدم فقد اعتمد البحث منهجية التحليل الاستقصائي الوصفي والمقارنة النظرية و التطبيقية والقياس لاستنباط الفروق بين أسس التنمية في القران و السنة النبوية ، وأسس التنمية في نظريات و أراء الفلاسفة في المذهب الاقتصادي الرأسمالي.

وقد دلت نتائج الدراسة بان هناك اختلافا بين رؤية المذهب الاقتصادي الإسلامي والمذهب الاقتصادي الرأسمالي،ففيما يركز الإسلام على توازن المستوى المعيشي بين الناس لدفع الظلم و الفقر والتخلف وتبني سياسة التقريب بين المستويات المالية للناس عن طريق الزكاة والصدقات ومنع تكدس الثروة و اكتناز المال ، فان النظام الرأسمالي يطلق يد المستثمرين في إنتاج ما يرونه مناسبا وفق آلية السوق والأسعار، لتحقيق العائد المادي الأكبر على رأس المال، مع غض النظر عن عدالة التوزيع و كيفية استثمار الموارد الاقتصادية .

كما دل التحليل على إن للإسلام رأيا مختلفا في سبب المشكلة الاقتصادية وان السبب إنما يرجع إلى ظلم الناس لبعضهم البعض. وان الله قد خلق للناس كل ما يحتاجونه في حياتهم فان النظرية الرأسمالية ترى بان سبب المشكلة الاقتصادية يرجع إلى الندرة النسبية في الموارد الطبيعية وفي عوامل الإنتاج.

The Principles and the priorities of the Islamic Economic Development and their Effects on the Economic and Social Balance

Dr. Ahmad Diab Raimony
Yarmouk University
Dr.Mohammed saleem Al shoura
University of the Middle East for Higher Studies

ABSTRACT

This research is mainly concerned with the Islamic economic development process, and its priorities in different economic sectors. Moreover , this study concentrates on the principles of production , distribution: consumption ,and the use of economic resources in accordance with the economical and social objectives of Islamic thoughts . (Based on Quran and Sunnh).

Its also aims to clarify the concept of wealth and money in the Islamic economic theory , and their role in solving the economic problem (I,e poverty , starvation and relative scarcity).

Furthermore, the study also compares and contrasts between the Islamic economic development theory and the capitalistic development theory

In order to achieve the study objectives, the research employed the descriptive and the comparison analysis. Such analysis is used to clarify the similarity and difference in both , the theories and practices , of the Islamic and capitalistic systems.

However, the study shows that Islamic system concentrates on achieving a balance standard of living for the whole society to eliminate injustice, poverty and starvation among people , through the mechanism of Sadaqat and Zakah and through Islamic profit constraints. In the contrast, the capitalistic system leave the investors to produce whatever the market mechanism dictate

The economic problem also arise in the capitalistic system from the relative scarcity pf economic resources , while the economic problem in the Islamic system emerged from the injustice of resources allocation among people.

المقدمة : تعد دراسة التنمية الاقتصادية من المواضيع الاقتصادية الهامة في المذاهب الاقتصادية المختلفة ، وبالأخص في دول العالم الثالث (The Third World) لأنها تعاني من مشاكل الفقر والتخلف وانخفاض معدل دخل(1)، وبالرجوع إلى مذهب الاقتصاد الإسلامي ورأيه في التنمية الاقتصادية يجد المهتم بأنه يختلف عن رأي المذاهب الاقتصادية الأخرى(2) فيما يتعلق بفلسفة التنمية الاقتصادية وسبب المشكلة الاقتصادية ، كما يتبين بان له رأيا مختلفا فيما يتعلق بأولويات التنمية وخصائصها ، ففيما تنطلق الرأسمالية المرتكزة على فلسفة الانتفاع المادي (لذي يطغى على أي جانب أخر) كسبب في إطلاق يد المنظمين (Emerprenuers) في إنتاج ما يرونه مناسبا وفق آلية السوق لتعظيم الأرباح (Profit Maximization) وذلك لتحقيق الإشباع الإنساني .

وتنطلق الاشتراكية من مبدأ شيوع رأس المال كمبرر لتأميم الثروة و تأميم وسائل الإنتاج لتعظيم العائد الاجتماعي ، فان المذهب الاقتصادي الإسلامي المرتكز على العقيدة كمنظم لشؤون الثروة والإنتاج والتوزيع ينطلق من منطلق تحقيق التوازن بين حاجات الفرد والمجتمع.

أضف إلى ذلك فان الإسلام يرى بان مشكلة التنمية الاقتصادية جزء من مشكلة الإنسان نفسه و جزء من بيئته الاجتماعية و الاقتصادية لان الله خلق للناس كل ما يحتاجونه (*وما من دابة في الارض إلا على الله رزقها*)(هود11: 6). (إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى) (طه 20: 118).(وفي السماء رزقكم وما توعدون)(الذاريات 51: 22) وذلك بعكس المذاهب الاقتصادية الأخرى التي ترى بأن سبب المشكلة الاقتصادية يتمثل بالندرة النسبية للموارد الطبيعية Scarcity of Economic Resources (3) .

أهداف البحث : **The Objectives Of The Research** يحاول البحث أن:

1- يقارن بين فهم الدوافع الإسلامية في استعمال وسائل الإنتاج والثروة والموارد ، لإنتاج الاحتياجات الاجتماعية الضرورية(4)(السلع والخدمات التي تتوقف عليها الحياة ، وإذا فقدت اختلت الحياة ، وشاع الفساد والفقر) ، باعتبارها وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق المقاصد الشرعية(5)(أحكام الشرع لتحقيق مصالح الناس وجلب النفع وإبعاد الضرر والفساد عنهم) وتعمير الأرض كغاية متصلة بخلافة الإنسان عليها، ودوافع النظام الرأسمالي في منح الحرية للفرد قي التملك والإنتاج والاستهلاك ، باعتبارها وسائل لتحقيق الرفاه مع التغاضي عن كيفية استعمال الموارد و الثروة ومدى تحقيق العدالة في التوزيع .

2- يبين أولويات التنمية في المذهب الاقتصاد الإسلامي وتنظيم الإنتاج المستمد من أهداف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وأولويات التنمية والإنتاج في المذهب الاقتصادي الرأسمالي المستند على آلية السوق والأسعار.

3- إبراز مفهوم استعمال المال والموارد في إنتاج السلع وأولويات التنمية في المذهب الاقتصاد الإسلامي ، وفيما إذا كان لهذه الأولويات دورا في مساعدة الدول النامية الإسلامية في الخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعصف بها.

4- إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التنمية الاقتصادية المستندة على مفاهيم المذهب الاقتصادي الإسلامي ، في تحقيق العدالة النسبية في التوزيع والاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية ، وفهم الملكية الفردية والعامة لتحقيق التوازن الاجتماعي .

5- لفت النظر إلى أهمية المذهب الاقتصادي الإسلامي ونظرته إلى المشكلة الاقتصادية كأساس للانطلاق نحو تحقيق التنمية .

6- إبراز المفاهيم التنموية الإسلامية في بعديها النظري والتطبيقي من حيث :

- فهم الدوافع الكامنة وراء الأولوية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ودورها في حل المشكلة الاقتصادية.
- الوقوف على الفروق القائمة بين مبادئ وخصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي عن تلك التي في المذهب الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي.
- بيان طبيعة العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية الإسلامية و لتقدم الاجتماعي.
- بيان دور العلاقات الاجتماعية والإسلامية القائمة على الحرية والعدل والمساواة والشورى في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

أهمية البحث:The research importance

شهدت العقود القليلة الماضية عددا وافرا من الأبحاث الاقتصادية المقارنة حول المذهب الاقتصادي الإسلامي والمذاهب الاقتصادية السائدة الأخرى (المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي) من حيث الإنتاج والتوزيع واستعمال الموارد الاقتصادية ولكن لم يشهد العالم في هذه العقود اهتماما مماثلا في أبحاث التنمية الاقتصادية المقارنة ، ولهذا فقد جاء هذا البحث لسد بعض النقص في موضوع المتطلبات التي تنطلق منها أولويات التنمية في المذهب الاقتصادي الإسلامي و أثارها على التوازن الاجتماعي .

فرضيات البحث : The hypothesis of the research

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. يوجد اختلاف في فلسفة ومرتكزات التنمية في مذهب الاقتصاد الإسلامي عنه في فلسفة ومرتكزات التنمية في مذهب الاقتصاد الرأسمالي .
2. يوجد اختلاف بين رؤية المذهب الاقتصادي الإسلامي في استعمال الموارد الاقتصادية ورؤيته في الملكية الاقتصادية والإنتاج والتوزيع والاستهلاك عن رؤية الذاهب الاقتصادية الدنيوية السائدة.

3. يوجد اختلاف بين رؤية الذهب الاقتصادي الإسلامي ونظرته إلى المشكلة الاقتصادية في أسس الانطلاق لتحقيق التنمية ، ورؤية المذاهب الاقتصادية الوضعية السائدة (فلسفة ومرتكزات التنمية في مذهب الاقتصاد الرأسمالي والمذهب الاشتراكي).

ولإثبات أو نفي هذه الفرضيات فقد اعتمد البحث على منهجية التحليل وإجراء المقارنات النظرية والتطبيقية بين رؤية المذهب الاقتصادي الإسلامي ورؤية المذهب الاقتصادي الرأسمالي لاستنباط الأدلة الشرعية المتوفرة في القرآن والسنة والقياس ومقارنتها بالمذهب الاقتصادي الرأسمالي المستند إلى فلسفة المدارس الاقتصادية الرأسمالية.

الإطار النظري والدراسات السابقة : Literature Review

تشير الدراسات إلى وجود اختلاف بين مفهوم التنمية في المذهب الإسلامي عن مفهوم التنمية في الاقتصاديات الوضعية الأخرى ، بسبب اختلاف التركيب الحضاري والثقافي للمسلمين من جهة وبسبب ارتكاز أهداف التنمية على مقاصد الشريعة وغاياتها من جهةاخرى.

ولما كان مفهوم التنمية في علم الاقتصاد يرتكز على أنه عملية مستمرة وتدخل الدولة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي ، وتغيير البنيان الهيكلي للمجتمع ، ورفع المستوى المعيشي لهم ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بمعدل أسرع من النمو الطبيعي ، وتحسين كفاءة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الإنتاج بهدف إجراء تغييرات تساهم في إحداث التقدم الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديون الرأسماليون في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين بالتحول إلى الاقتصاد الصناعي ، ولكن، وعندما اكتشفوا إن هذا قد أدى إلى زيادة الناتج وزيادة المعدل في دخل الفرد ، ولم يمنع ازدياد أعداد الفقراء ، فقد تحول اهتمامهم من تحقيق النمو الاقتصادي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وزيادة عدد المشتغلين مما جعل ادم سميث(6) يطرح في كتابه الشهير ثروة الأمم(1776)(سلامة،1986) مبدأ الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل لزيادة الإنتاج والتراكم الرأسمالي (Capital accumulation) والادخار والاستثمار .

وأما روبرت مالتس(7) (Robert Malthos 1776-1834) (يسري1976) فقد رأى بان الإصلاح الزراعي هو الوسيلة الأفضل لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق النمو في دوران القطاع الصناعي والتكنولوجي ، مع تأكيده على انه لايجوز إهمال أي منهما .

وقد سبق الاقتصادي ديفيد ريكاردو(8) David Ricardo 1722-1823، (يسري1976) روبرت مالتس بتاكيده على المطالبة بالقطاع الزراعي ، كقطاع اقتصادي رئيس .

فيما أكد كارل ماكس Karl marx (9) (يسري 1976) على دور العوامل غير الاقتصادية في تطوير المجتمعات البشرية و خلق الصراع الطبقي الذي سيطيح بالنظام الرأسمالي .

وأما الفرد مارشل Alfred marshal (10) (خلف1986)فقد اكد مبدأ الحرية الإنسانية كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي ، بجانب المحددات الكبرى المتمثلة بالرغبة والقدرة على الادخار،والمحددات الصغرى المتمثلة بوجود الطبقة الوسطى والحكومة الكفء والتعليم .

كما طرح جوزف شو مبتير Joseph Schumpeter (1911) (11) (خلف1986) رأيا يفيد بان المنظم(Entrepreneur) هو العنصر الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

وطبقا لرأي وليم والت روستو W.W.Rosto1766-1834 (12) (خلف1986) بان هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه تبدأ بمرحلة المجتمع التقليدي ، ثم التمهيد ، ثم الانطلاق ، والاتجاه نحو النضوج ، ثم مرحلة الاستهلاك الوفير وزيادة السكان.

وفي المقابل ركز جون ماينارود كينز(13) (زهران1988) على دور الإنفاق الحكومي في تحديد حجم الناتج الوطني وزيادة رأس المال ، ووضع خطط التنمية التي تراعي الإمكانيات التنظيمية لتحقيق التنمية الاقتصادية ،كما ظهرت نظريات الدفعة القوية و النمو المتوازن وشبه المتوازن ، ونظرية الاحتياجات الأساسية والتي تركز جميعها على الاحتياجات الإنسانية .

وأما أبحاث التنمية في الفكر الإسلامي فقد تميزت بالندرة الواضحة ، ومن المفكرين القلائل الذين كتبوا في موضوع التنمية شوقي (1979) حيث تطرق في كتابة الإسلام والتنمية الاقتصادية على عملية التخطيط الاقتصادي وضرورة الأخذ بمبدأ الأولويات وعلاقتها بتوزيع الموارد حسب أهميتها واتفاقها مع روح النظام الإسلامي .

كما تناول (طنش1992) في " مرتكزات التنمية في المنهج الإسلامي " مفهوم الحضارة والتنمية والتلازم القائم بينهما وشمولية التنمية في المنهج الإسلامي واستقلاليتها ، والدور التخطيطي والتنظيمي للدولة في تحقيق الرفاهية المتوازنة في المجتمع ، كما حلل موقف الدولة والفرد في التنمية الاقتصادية .

الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية في المذهب الإسلامي Natural Resources & Economic Development in the Islamic Economy:

تنبثق فلسفة التنمية الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي من فلسفة العقيدة الإسلامية ونظرتها إلى الإنسان والكون والحياة ، ولهذا فان هذه الفلسفة تختلف عن فلسفة التنمية في الاقتصاد الرأسمالي بسبب ارتباطه بدائرة الغاية من خلق الإنسان المتمثلة بدور الاستخلاف والعبادة حيث يقول الله تعالى " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة " البقرة الآية(30) . ومن ثم قوله تعالى بأنه خلق الإنسان من الأرض وسيعيده إليها : " منها خلقناكم وفيها نعيدكم ، ومنها نخرجكم تارة أخرى " سورة الجاثية الآيتان(12-13) ، "هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها ".هود الايه (6).

والطلب المطلق في هذه ألآيات الكريمة يكون على سبيل الوجوب ، فاعمار الأرض وإصلاحها هو الطريق لتحقيق غاية الله من خلق الإنسان : " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " الذاريات آية (56)

فالناس كما يبين الله سبحانه وتعالى جزء من الأرض التي خلقها الله لهم ، وحتى تستقيم حياتهم عليها ، لابد من إن يلتقوا فيها مع سنن الله الأزلية ولابد من الاتساق مع قوانينها وقوانين الكون الطبيعية التي سخرها اله لهم ، لتأدية وظيفة الاستخلاف وأعمار العارض وفقا للشريعة التي فرضها الله عليهم .

ولهذا فان معرفة الناس لسنن الكون والتعامل مع الموارد الاقتصادية فيه على أسس الاستخلاف عليها يعد امرا وجوبيا وتعبديا ، كما يجب التكيف والتفاعل مع بيئتهم لتحقيق وظيفة الاستخلاف التي أناطها الله بهم.

وأما الموارد الطبيعية ، فقد تكفل الله بخلقها بالقدر الذي يحتاجه الناس وسخرها لهم للقيام بوظيفة الاستخلاف :" الم تروا بان الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض ، وأسبغ عليكم من نعمه ظاهره وباطنه " سورة لقمان آية(20).

وعلية فان طريق الرخاء مرتبط بمبدأ الدور الذي ارتضاه الله لهم وإلا فإنهم سيعيشون حياة الشدة والضنك : قال تعالى " فإما يأتينكم مني هدى ، فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامة أعمى " سورة طه الآيتان (124، 123)

ولكن وبمقدار ما خلق الله هذا الكون فسيحا وبمقدار ما أسبغ الله على الناس من نعمة فقد أمرهم أيضا بان لا يأخذ أحدا منهم نصيبا اكبر من نصيبه ولا أن يطغى احد منهم على حق غيره ولا أن يظلمه : " يأيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " سورة النساء أية (28)

كما بين الله سبحانه وتعالى بان البقاء على الأرض ووراثتها هو من حق الأصلح (الأقوى على اعمارها) و ليس من حق الأكثر إيمانا به كما إن وراثة الأرض واعمارها وتنميتها والتمتع بمواردها وكنوزها وطاقاتها واستغلال الثروات الظاهرة والمخبوءة منها هي للعامل عليها والقادر على إدارتها : " ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ، أن الأرض يرثها عبادي الصالحون " سورة الأنبياء أيه (105) .

والغاية من قصر الإرث على الأصلح تكمن في قدرته على تحقيق غاية الاستخلاف على الأرض ، وضمان استمرار الحياة البشرية عليها ، وتهيئتها حاضرا ومستقبلا لممارسة دور عبادة الله عز وجل إن حاضرا في الأجيال الحاضرة أو المستقبلية:" وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " سورة الذاريات الايه(56).

المشـــكلة الاقتصـــادية فـــي الاســـلام : The Economic Problem in the Islamic Economy

تنحصر المشكلة الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الرأسمالي بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية The Scarcity of Economic Resources بينما تنحصر فـــي الإســـلام بالإنسان نفسه ولا تتعداه إلى الموارد الاقتصادية لان الله سبحانه وتعالى قد تكفـــل بحشـــد وتهيئة الموارد التي تلزم الناس ، وكل ما تستلزمه الحياة الكريمة لهم ، و لكـــن الإنســـان الذي جبل على حب النفس وإيثارها واتصف بالجشع والظلم لنفسه وغيـــره " إن الإنســـان لربه لكنود ، وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد " العاديات الآيتان (6،8) وقولـــه تعالى " وتحبون المال حبا جما " الفجر أية (20) ،والإنسان هو المســـؤول عـــن البـــؤس والفقـــــر والبطالـــــة والجـــــوع مـــــن خـــــلال ســـــوء اســـــتخدام وتوزيـــــع الموارد الاقتصادية التي هيأها الله له،

" الله الذي خلق السموات والأرض ، وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمـــرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهـــار ، وســـخر لكـــم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما ســـألتموه وان تعـــدوا نعمة الله لا تحصوها ، وان الإنسان لظلوم كفار" إبراهيم ، الآيات (32،33،34)

فظلم الناس لأنفسهم ، وإهمال الاستثمار ، وسوء التوزيع و الاكتناز و الانحـــراف عـــن منهج الاستخلاف الذي خلق الله الإنسان من اجله هو الذي صنع البؤس والشقاء والبطالـــة والفقر والتخلف ، وما هذه الظواهر الاقتصادية المؤسفة إلا تعبيرا عن تقصير الناس بحق أنفسهم وبحق دور الخلافة الذي أناطه الله بهم .

وفي ضوء هذا فان تحقيق العدل في توزيع الدخل حسب المذهب الاقتصادي الإسلامي (وبعكس المذاهب الاقتصادية الأخرى) يتصل بفكرة العدالة الاجتماعية وبحـــل المشـــكلة الاقتصادية لمنع الجوع والفقر والتخلف ، ولا يتصل بفكرة رأس المـــال والقـــدرة علـــى الاستثمار بمعزل عن العدالة كما هو الأمر في الأنظمة الرأسمالية.

ولهذا ولتحقيق الغاية الاجتماعية التي أرادها الله سبحانه وتعالى من خلـــق الإنســـان وتهيئـــــــة المـــــــوارد الاقتصـــــــادية اللازمـــــــة لـــــــه فقد بين الإسلام بأن فكرة التوزيع (توزيع الناتج الوطني الكلي) بين الناس ترتكز على مبدأين هما : **1- العمل 2- الحاجة.**

ولهذا فان العمل في الإسلام سبب رئيس من أسباب التملك، ولان في ذلـــك التقـــاء عفوي مع فطرة الفرد المبنية على حب التملك .

ولتحقيق ذلك فقد حض الإسلام على الوفاء بحق العامل وإعطاء الأجر الكامل وانذر من يجور عليه ، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم ، في الحديث القدسي " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطيه أجره " رواه البخاري .

وأما الحاجة فقد جاءت بسبب التفاوت في قدرة الناس على العمل والتفاوت في قدراتهم الذهنية والعقلية ولهذا فقد صنف الإسلام الناس إلى فئات ثلاث هي :

1- فئة قادرة على العمل وتأخذ حصتها من الناتج عن طريق العمل(كمبدأ من مبادئ التوزيع) وتكون حصتها وفقا لقدراتها الخاصة حتى وان زادت على حاجاتها وأصبح الفرد فيها ثريا " وان ليس للإنسان إلا ما سعى " النجم آية (39).

2- فئة عاملة ولكنها لا تجني إلا الحد الأدنى من عملها بسبب قدراتها الجسدية والذهنية المحدودة (الفقراء) وتحصل على ما تحتاج إليه من العمل وتكتمل متطلباتها الحياتية من الزكاة والصدقات .

ولهذا فقد جعل الله الزكاة شكلا من أشكال الوفاء لضريبة الإسلام الاجتماعية وجعلها حقا للفقراء في أموال الأغنياء وقاعدة من قواعد التكافل والتضامن بين المسلمين . قال الله تعالى : " إن الذين امنوا وعملوا الصالحات ، وأقاموا الصلاة وأتو الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون " البقرة آية (277) وقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله إن الله بما تعملون بصير " سورة البقرة آية (110) .

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه إن رجلا قال : " يا رسول الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) " تعبد الله و لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم " متفق عليه ، رواه البخاري في باب الزكاة ومسلم في الإيمان والنسائي في كتاب الصلاة وكتاب العلم .

3- فئة عاجزة عن العمل وتحصل على نصيبها اللازم من الإنتاج بالحاجة وبالقدر الذي يمكنها من العيش وفقا لمبادئ التكافل والتضامن" فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر " الضحى الآيتان (9،7) .

وبهذا فان عدالة التوزيع تتحقق بالعمل والحاجة ويتحقق بهما حل المشكلة الاقتصادية وتوظيف الموارد في ميادين الإنتاج التي تحقق مقاصد الشريعة ، بعكس الرأسمالية التي تطلق يد المستثمرين في توجيه رؤوس الأموال والموارد لإنتاج السلع التي تحقق العائد الأكبر لهم ، والتي من شانها إن تضمن مصالح المنظمين مع غض النظر عن مظاهر البطالة والظلم والبؤس.

الدولة وأولويات التنمية في الاقتصاد الإسلامي: The State & The Priorities of the Economic Development in the Islamic Economy

يفرض الإسلام على أولي الأمر توفير الاحتياجات الأساسية للناس ، ويتحقق هذا من خلال تطبيق مبدأ الأولويات في برامج التنمية التي ينبغي عليهم الأخذ بها، ولهذا فان من واجب الدولة إن تعرف الاحتياجات الضرورية لتحديد أولوية الإنتاج ومن ثم صياغة خطط التنمية في الإنتاج والتوظيف حسب أهداف الشريعة الإسلامية ومقاصدها لإقامة المجتمع الإسلامي وفي هذا يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) " من ولاه الله شيئا من أمر المسلمين ، فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة " سنن أبي داوود ج2 ، ص 2947.

ويدل هذا الحديث إن هناك التزاما ايجابيا يقع على عاتق الحاكم والدولة في تامين احتياجات الناس الاقتصادية ، كما تقع مسؤولية التخطيط الاستهلاكي على عاتق الدولة أيضا لقول رسول الله "(صلى الله عليه وسلم) " كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه " العسقلاني.

وبما إن الاستهلاك يرتبط بشكل الإنتاج ونوعه ، فان على الدولة أن تخطط للإنتاج أيضا , كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم " أبو يوسف .

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " وليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج " الشريف الرضي .(نهج البلاغة ج3، ص106.)

وأكد الماوردي على إن مسؤولية الحاكم هي اعمار الأرض والتخطيط لمصالح المسلمين " إن مسؤولية الحاكم عمارة البلدان ، باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها " (الماوردي ، حلباوي 1989.)

ويدل ذلك على أن مسؤولية الحاكم وأولي الأمر في اعتماد الخطط الاقتصادية القادرة على توفير العمل وسد الحاجات الأساسية ، كما تدل على وجوب تدخلهم الايجابي في صميم النشاط الاقتصادي والتخطيط والإنتاج .

ومثلما إن الدولة مسؤولة عن كم الإنتاج ونوعه ، فإنها مسؤولة عن عدالة التوزيع أيضا فقد ورد عن عمر بن الخطاب رصي الله عنه انه رفض توزيع ارض العراق على الفاتحين وحبسها على مصلحة المسلمين العامة : " لولا اضر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها " (أبو عبيد ، 1968 .) ومضمون هذا القول إن على الدولة إن تستوفي بعض أموال المسلمين في نطاق الملكية العامة لإعادة توزيع الدخل بين المسلمين .

كما يعني أيضا أن على أولي الأمر أن يتدخلوا في اعادة توزيع الثروة واستثمار أموال المسلمين لتحقيق التنمية والإنتاج (إنتاج الضروريات(14) ، قبل الحاجيات(15) ،

والتحسينات(16) ، ومنع العجز الغذائي وتحقيق التوازن والعدل للقضاء على الفقر والجوع والبطالة وحفظ مقاصد الشريعة. (17)

نتائج البحث : Study Result

في إطار التحليل السابق يمكن بيان أهم نتائج البحث كما يلي:

1- يتبين بان الإسلام يركز على تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الناس ، بمعنى إن الإسلام لا يركز على مستوى الدخل الفردي (معدل دخل الفرد) بشكله المطلق والمعزول بعيدا عن عدالة التوزيع ، لان في تفاوت الدخول تفاوت في المستوى المعيشي بين للناس ، وان هذا يؤدي إلى الظلم والفقر وعدم تحقيق مبدأ العدالة ، كما يحدث في الرأسمالية.

2- يعمل الإسلام على تحقيق العدل والتقريب بين مستويات الدخول للناس ، وإعادة النظر المستمر في توزيع الثروة ومنع اكتناز المال وتكدسه عند فئة محدودة من المحتكرين والمستغلين على حساب الفقراء (الحصة عن طريق العمل والحاجة باستعمال آلية الزكاة والصدقة).

3- ويؤكد الإسلام على اشتراك الناس في الخيرات والمنافع التي خلقها الله سبحانه وتعالى ويمنع احتكارها على فئة من الناس دون الأخرى وذلك بسبب نفوذ أو قدرات(عقلية أو جسدية) يتفوقون بها على غيرهم ، كما فعل عمر بن الخطاب بالصوافي لبيت المال:" ارض بقيت بدون مالك وقد قرر عمر ضمها لبيت مال المسلمين ورفت بالصوافي لأنه استصفاها أي جعلها خالصة لبيت المال . (صقر1980)

4- أن الإسلام يركز على تحقيق التوازن العام بين الإفراد لمنع التفاوت في المستوى المعيشي الذي يفضي إلى الفقر وتوسيع دائرة الحرمان ، لهذا فان القاعدة تقول بأنه لاغني يحتكر الأموال ولا فقير يحرم من الحصول عليها . كما قال علي رضي الله عنه : " أن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي الفقراء ، فان جاعوا وعروا فبمنع الأغنياء.(صقر 1980)

5- إن الإسلام يهتم بالمحافظة على الثروات الطبيعية " اقتصد في الوضوء ولو كنت على شفا نهر". الأربعين النووية ،

ومنع تركز الثروة لتحاشي التأثير على صنع القرار السياسي ، الذي يكون لصالح الطبقة الغنية التي تتناقض مصالحها مع مصالح العامة ، وهذا شرط أساسي في قوامة المجتمع الإسلامي وسلامته وأمنه وفيه منع للفتن والمساوئ والجرائم والانحرافات الأخلاقية.

6- كما تبين إن الإسلام يهتم بالتكامل الروحي والمادي في التنمية الاقتصادية لتحقيق التوازن في كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع وتفعيل استعمال الموارد الاقتصادية التي وهبها الله لعباده لتوفير الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لجميع الناس لحفظ مقاصد الشريعة وتحقيق غاية الاستخلاف .

7- كما يعتبر الإسلام بان الإنسان هو غاية التنمية الاقتصادية وعلى الجميع أن يشاركوا لمنع التبعية الاقتصادية للخارج والتي تنشأ بسبب التفاوت في حجم وماهية الناتج الناشئ عن التفاوت في القدرات العلمية والتكنولوجية بين الدول.

8- كما تبين انه على الرغم من التقاء المذهب الاقتصادي الإسلامي مع المذهب الاقتصادي الرأسمالي في بعض وسائل التنمية وأهدافها ، إلا انه يختلف معه في النظرة إلى ملكية رأس المال والدور الاجتماعي له وشكل الرفاه المستمد منه، بالإضافة إلى اهتمام الإسلام بتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل إلا انه يهتم أيضا بعدالة التوزيع النسبية للتقليل من الفجوات الدخيلة (Income gaps) التي تقود إلى تفاقم الخلل اللاحق في التوازن الاجتماعي، وأخيرا فان الإسلام يخلص إلى أن سبب المشكلة الاقتصادية يعود إلى ظلم الناس لأنفسهم ولغيرهم وليس إلى ندرة الموارد الاقتصادية كما هي في الرأسمالي.

الهوامش: Foot Note

1- متوسط دخل الفرد الحقيقي per capita – income والذي هو ناتج قسمة الدخل الحقيقي على عدد السكان.

2- المذاهب الاقتصادية الأخرى المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي العلمي ومذهب الاقتصاد المختلط.

3- تتمثل المشكلة الاقتصادية في رأي النظرية الرأسمالية بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية Scarcity of Economic Resources اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الإنسانية التي تتصف بالتزايد والتكرر والتجدد بفعل النمو السكاني والتقدم العلمي.

4- تتمثل الحاجات الاجتماعية الضرورية بالسلع التي تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية بحيث إذا فقدت اختلت الحياة بدونها وشاع الفساد والفقر بين الناس.

5- المقاصد الشرعية هي المعاني والأهداف الموجودة في أحكام الشرع لتحقيق مصالح الناس وجلب النفع لهم وإبعاد الضرر والفساد عنهم.

6- آدم سميث ، ولد في اسكتلندا واشتغل بتدريس الأدب والفلسفة في جامعة جلاسجو واتصل بالطبيعيين في فرنسا، وبعد ذلك نشر كتابه المشهور ثروة الأمم سنة 1776م.

7- كان روبرت مالتس قسيساً إنجليزياً ، وقد تخرج من جامعة كمبردج وعين بعد ذلك أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة هيليبري Hailey bury سنة 1805م. وله كتابات وأبحاث عديدة في الموضوعات الإقتصاديه وأهم مؤلفاته Principles Political Economy سنة 1803م.

8- اقتصادي إنجليزي اهتم بالمسائل المالية وعين عضواً في البرلمان البريطاني وله عدة مقالات وكتب من أهمها The principles of political Economy and Taxation ونشره في عام 1817م.

9- كارل ماركس ، اقتصادي شيوعي مشهور ، ولد عام 1818 م ، وتوفي في عام 1883م.

10- اقتصادي بريطاني وله تأثير كبير على الفكر الاقتصادي وكان يدرس في الجامعات البريطانيه.

11- جوزيف شرمبيتر اقتصادي اهتم بموضوع التنمية الإقتصاديه.

12- روستو ، اقتصادي مشهور يهتم بالتنمية الاقتصادية.

13- جون ماينارودكينز لورد ، بريطاني وهو صاحب النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود (وتم نشرها في عام 1936م) .

14- الضروريات هي السلع والخدمات التي تتوقف عليها الناس الدينية والدنيوية ولا تستقيم الحياة بدونها.

15- **الحاجيه**: وهي السلع والخدمات التي لا يترتب على فقدها إلا الحرج والضيق ووقوع الناس بالمشقة ولكن فقدانها لا يؤدي إلى اختلال الحياة ولا يبلغ بالناس مبلغ الفساد في المصالح العامة.

16- **التحسينية**:وهي السلع التي لا يترتب على فقدها إخلال بنظام الحياة ولا الوقوع في الحرج أو المشقة إنما تأخذ الناس إلى عدم الكمال في الحياة.

17- **المقاصد الضرورية** هي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال لكل المسلمين.

المراجع

1- القران الكريم

2- قطب ، سيد ، في ظلال القرآن ، بيروت ، دار الشروق 1399ه/ 1979م

3- كتب الحديث ابو داوود السجستاني وسنن ابي داوود ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1996م

4- ابن ماجه ،ابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني "سنن ابن ماجه " تحقيق خليل مامون شيحا ط1 ، بيروت ،دار المعرفة 1996

5- العسقلاني ك الحافظ احمد بن علي حجر ، "فتح الباري في شرح صحيح البخـــاري" ، بيروت ، دار الفكر 1996
6- النووي ، محي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف " صحيح مسلم بشرح نـــووي"ط3 ، بيروت دار إحياء التراث العربي 1984
7- أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخـــراج ،ط4، القـــاهرة ، المطبعـــة الســـلفية 1392ه
8- أبو عبيد : القاسم بن سلام ، كتاب الأموال،ط1، القاهرة ، مكتبة الكليـــات الأزهريـــة 1968
9- حلباوي ، يوسف وعبدا لله خرابشه، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة ،بيروت مؤسسة الرسالة ،1989.
10- خلف :فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ص1986،112.
11- زهران ، حمدية ، التنمية الاقتصادية ، الفكر الاقتصادي ، التحليل الاقتصادي ، القاهرة ،مكتبة عين شمس ،1988.
12- سلامة :رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،1986.
13- صقر : محمد احمد ، الاقتصاد الإسلامي – مفاهيم و مرتكزات ، بحث مقـــدم في مؤتمر العالمي لابحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبـــد العزيـــز ، مكـــة المكرمة ،1980
14- طنش: احمد محمود ،مرتكزات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، اربد جامعة اليرموك ،1992.
15- يسرى احمد : عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية و التخطـــيط ،بيـــروت ، دار النهضة العربية ، 1976.